مقال رأي

مركز البيان للدراسات والتخطيط
Al-Bayan Center for Studies and Planning

تطورات الساحة السورية ودور تركيا ما بعد بشار الأسد

حسين عباس

سلسلة اصدارات مركز البيان للدراسات والتخطيط

مركز البيان للدراسات والتخطيط
Al-Bayan Center for Studies and Planning

تطورات الساحة السورية ودور تركيا.. ما بعد بشار الأسد

سلسلة اصدارات مركز البيان للدراسات والتخطيط / قسم الابحاث / الدراسات السياسية

الاصدار / مقال رأي

الموضوع / شؤون اقليمية ودولية

حسين عباس / باحث

عن المركز

مركزُ البيان للدراسات والتخطيط مركز مستقلٌّ، غيرُ ربحيٍّ، مقرُّه الرئيس في بغداد، مهمته الرئيسة -فضلاً عن قضايا أخرى- تقديم وجهة نظر ذات مصداقية حول قضايا السياسات العامة والخارجية التي تخصّ العراق بنحو خاصٍ، ومنطقة الشرق الأوسط بنحو عام. ويسعى المركز إلى إجراء تحليلٍ مستقلٍّ، وإيجاد حلول عملية جليّة لقضايا معقدة تهمُّ الحقليْنِ السياسي والأكاديمي.

ملحوظة:

لا تعبّر الآراء الواردة في المقال بالضرورة عن اتجاهات يتبناها المركز، وإنّما تعبّر عن رأي كتابِها.

حقوق النشر محفوظة © 2025

www.bayancenter.org

info@bayancenter.org

Since 2014

أحدثت رؤية حزب العدالة والتنمية وسياساته تجاه المنطقة العربية ومجتمعاتها تحوّلاً في تصورات تركيا التقليدية وسياساتها، ومنهج تعاملها مع المنطقة، فبدلاً من الصور النمطية السلبية التي سادت الإدراك التركي عن الجوار العربي منذ تأسيس الجهورية التركية عام1923م، والتي أسهمت في سياسة العزلة التقليدية التي تميّزت بها تركيا في العقود الماضية، توجّه حزب العدالة الحاكم نحو بناء رؤية مغايرة للمنطقة العربية، بوصفها ترتبط بروابط ثقافية ودينية مع تركيا، وتشترك معها بتاريخ ومصير مشترك[1].

تعدّ السياسة التركية تجاه سوريا من المفاصل المهمة في السياسات الخارجية التركية في 20 ديسمبر/ كانون الأول 2024، صرّح الرئيس رجب طيب أردوغان خلال زيارته إلى مصر قائلاً : « لقد حان الوقت لتصفية المنظمات الإرهابية الموجودة في سوريا»، مؤكداً أنّ العمليات العسكرية لمواصلة تأمين الحدود ستستمر، وفي اليوم نفسه، تم افتتاح السفارة التركية في دمشق بعد انقطاع دام 12 عاماً، مما يُظهر أنّ العلاقات بين البلدين دخلت مرحلة التطبيع عالي التسارع، واستطاعت الحكومة التركية بعد صبر طويل تحقيق حلم أردوغان بالوصول إلى دمشق، ومن المتوقع أن يُقدم قريباً على زيارة دمشق والصلاة في الجامع الأموي، وهو حلم طالما راوده طيلة السنوات الماضية.

مما لا يخفى، أنّ موقف تركيا من نظام بشار الأسد كان واضحاً منذ البداية، بيد أنّها سعت للوصول إلى تسوية سياسية قبل الانتخابات الامريكية، لتحجيم دور الأكراد في شمال وشرق سوريا، إذ يشكّل الأكراد تهديداً تقليدياً في عقيدة الأمن القومي التركي، وكان السعي التركي هذا يسير ضمن استراتيجية سميت بـ "بدء حقبة جديدة في تركيا» وهي عبارة تشير بشكلٍ خاص إلى التغييرات في سياسات «مكافحة الإرهاب» والخطوات الاستراتيجية الجديدة لتركيا.

تسعى تركيا إلى إعادة تشكيل استراتيجيات الأمن الإقليمي عن طريق تكثيف عملياتها ضد التنظيمات التي تصنفها كإرهابية داخل البلاد وخارجها، لاسيما بعدما أدركت الحكومة التركية بأنّ الفكرة التي طرحها زعيم الحركة القومية (دولت بهجالي) بدعوة زعيم (بي كاكا عبد الله اوجلان) لإلقاء كلمة في مجلس الأمة التركي لإنهاء الصراع كونها ستفشل، بسبب عدم سيطرة (اوجلان) على أغلب القيادات الميدانية للحركة.

1 : محمد الهامي مع مجموعة من المؤلفين، حزب العدالة والتنمية التركي دراسة في الفكر والتجربة، مركز صناعة الفكر للدراسات والأبحاث، إسطنبول 2016، ص216.

إنّ المشهد ليس كما يبدو عليه تماماً بالنسبة لتركيا؛ لأنّ تورّط الحكومة التركية في الملف السوري منذ بداية الأزمة ، فضلاً عن توليده انعكاسات سلبية على الداخل التركي يمكن له أن يعيق تحقيق الطموحات الإقليمية والدولية لتركيا كقوة ناهضة، إذ سعت تركيا منذ بداية الأزمة إلى التدخّل الدولي بإنشاء منطقة حظر جوي على سوريا لاحتواء التداعيات الأمنية، وعلى مرّ 14 سنة من الفشل في اقناع المجتمع الدولي قرّرت التدخّل بشكلٍ مباشر وعبر التعاون مع قطر لإنهاء النظام السوري[2]، وهو ما تحقّق لها، لكن التداعيات الأمنية التي تُقلق الحكومة التركية نابعة من المخاوف في الأحداث التي قد تشهدها الساحة السياسة والعسكرية في مرحلة ما بعد الأسد، ومنح الدعم الكامل لهيئة أحرار الشام، وترى بأن أيّة متغيّرات في الداخل السوري، لاسيما في حال نشوب اقتتال داخلي بين مكونات المجتمع السوري فأنّها سوف تهدد الأمن القومي لتركيا بشكلٍ مباشر، وستكون لها تبعات أمنية واقتصادية إلى حدٍّ كبير، لما تعانيه حكومة العدالة والتنمية من الأزمة الداخلية على وجه التحديد، ونشير هنا إلى أنّ هناك قواسم مشتركة بين البلدين من الناحية الدينية والقومية، حيث تعدّ المحافظات الشرقية للأناضول الوسطى بمثابة مواقع تمركز تاريخي لهذه القواسم المشتركة؛ لأنّ عدداً كبيراً من سكان هذه المناطق استقر على سواحل بحر ايجه والبحر الأبيض المتوسط[3]، لاسيما العرب العلويين الذين ينتشرون على الشريط الحدودي بين البلدين، وبما أنّه لا توجد إحصائية دقيقة عن عدد العلويين والأكراد في تركيا، فوفق إحصائية غير رسمية يُقدّر عدد العلويين من (العرب والأكراد واللاز والبكتاشية) ما بين(5-25) مليون شخص، ووفقاً للدراسات فإنّ عدد العلويين بينهم يُقدرون بحوالي (10) ملايين شخص في أنحاء تركيا[4] إلى جانب العلويين هناك ثاني أكبر قومية ألا وهي القومية الكردية التي تعاني من المضايقات منذ تأسيس الدولة التركية، وتسعى الحكومة الحالية إلى منع قيام أيّ كيان سياسي في شمال سوريا موالٍ لحزب العمال الكردستاني المحظور تركيّاً، وفي هذا السياق، فقد توجّه وفد من الحزب الديمقراطي الكردي إلى السجن للاجتماع مع (عبد الله اوجلان) ، وهو الاجتماع الأول منذ (43) شهراً ؛ لغرض التفاهم على الصيغة النهائية تمهيداً لخروجه من السجن إلى الإقامة الاجبارية في حال الدعوة الى حلّ بي كاكا[5].

2 : جني جبور، تركيا دبلوماسية القوة الناهضة، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، قطر 2019، ص297-295.

3 : راينر هيرمان، تركيا بين الدولة الدينية والدولة المدنية الصراع الثقافي في تركيا، ترجمة علاء عادل، مركز المحروسة للنشر والتوزيع، القاهرة، 2012، ص205.

4 : Milliyet Gazetesi, Türkiye’deki Kürtlerin sayısı!, 06-06-2008, bkm 28 Aralık 2024, https://www.milliyet.com.tr/cadde/turkiyedeki-kurtlerin-sayisi-873452

5 : Hürriyet gazetsi, Abdulkadir Selvi, Öcalan’la 43 ay sonra ilk görüşme, 24 Ekim 2024, bkm 28 Aralık 2024, https://www.hurriyet.com.tr/yazarlar/abdulkadir-selvi/ocalanla-43-ay-sonra-ilk-gorusme-42570030

مما تقدّم يُلاحظ أنّ التطورات التي تشهدها الساحة السورية لها تأثيرات مباشرة وغير مباشرة على تركيا، كما أنّ لها أبعاداً على المستوى الأمني، والسياسي، والاقتصادي والاجتماعي، ويمكن أن تتّضح بالتحليل الآتي:

الناحية الأمنية:

1. تهدف تركيا إلى أحكام السيطرة الأمنية داخل سوريا عن طريق جبهة تحرير الشام، وإنشاء القواعد العسكرية في المستقبل، ويُتوقع أن تكون البداية من مطار دمشق ومطار حلب.
2. تضييق الخناق على القوى الكردية (قسد) وحصرهم في مناطق محدودة، وابعاد الخطر الكردي من جنوب تركيا، وابعاد عناصر بي كاكا من الأراضي السورية.
3. قطع طريق (ممر داوود) أمام اسرائيل، والذي تروم تحقيقه بالتعاون مع الأكراد، إذ تراهم تركيا مصدر تهديد لأمنها القومي.
4. إحكام السيطرة على البحر الأبيض المتوسط، وتضييق الخناق على اليونان وبما في ذلك قبرص، من ثلاث جهات هي لبنان وسوريا وليبيا، وبذلك تقطع تركيا الطريق أمام الاتفاق المصري اليوناني في البحر الأبيض المتوسط، وهو ما اعترضت عليه الدولتين، مما نقل الجدل بشأن الموضوع إلى الاتحاد الأوروبي[6].
5. التخلّص من جميع الجماعات المتطرفة وغير النظامية داخل المجتمعات التركي.
6. دعم وتدريب وتسليح الجيش السوري الحديث المكوّن من الفصائل المسلحة، إلى جانب ذلك أعلنت الحكومة التركية عن استعدادها إرسال قوات عسكرية الى سوريا في حال طلبت منها الحكومة المؤقتة[7].

في غضون هذه الأهداف والتعقيدات، أصبحت قضية اللاجئين حديث الساعة في تركيا وموضع جدل في السيادة الداخلية التركية، إذ تخطط الأخيرة في ظلّ سيطرة المعارضة في سوريا إلى إعادة جميع اللاجئين السوريين الذين يُقدّر عددهم أكثر من 3.5 مليون شخص.

6 : https://amp.dw.com/tr/yunanistan-ve-kıbrıs-türkiyenin-suriye-ile-meb-anlaşması-imzalaamasından-endişeli/a-71119887

7- https://www.dw.com/tr/ankara-i%CC%87stenirse-suriyeye-askeri-yard%C4%B1m-suna-r%C4%B1z/a-71061063

الناحية الاقتصادية:

إنّ نجاحات حزب العدالة والتنمية منذ عام 2002 في الانتخابات العامة كانت سببها الأول والأخير هي الممارسات التي اتّبعها الحزب في المجال الاقتصادي، باعتماده سياسة التكييف الهيكلي، والتي كان قد رسمها الديمقراطي الاشتراكي (كمال درويش) فقد بدأت بين عامي 2001, 2002، إذ تمكّن الحزب من إخراج البلاد من الأزمة الاقتصادية[8]، ويرى الحزب بأنّ الوقت مناسب للنهوض من هذه الأزمة والدخول إلى السوق السورية، وتأدية دور مهم في إعادة الاعمار، كذلك كسب ثقة الجماهير بعد فشل الحزب في الآونة الأخيرة بإيجاد حلول للأزمة الاقتصادية الحاضرة، كما أنّ تركيا تدرك جيداً عدم وجود أموال في الخزانة السورية، إلّا أنّها تعتمد بالأساس على المساعدات الدولية بشكلٍ عام، ودولة قطر بشكلٍ خاص، وتريد تركيا استثمار هذا الملف عن طريق الآتي:

1. السعي نحو الاستحواذ على اعمار سوريا عبر الدعم الدولي الذي سيتدفق على البلاد، والهدف الأساس هو إعادة الحياة للشركات التركية، التي أوشكت بنسبة ٥٠٪ منها على الافلاس.
2. إعادة فكرة ممر الغاز القطري عبر سوريا، واحكام السيطرة على تدفق الطاقة إلى أوروبا، والحصول على جميع الامتيازات المتعلقة بهذا الهدف، وأهمها تخلص أوروبا من الاعتماد على الغاز الروسي والإيراني، إذ تستورد من إيران (10) مليار متر مكعب سنوياً ضمن العقد الذي ينتهي عام 2026، ومن روسيا (34) مليار متر مكعب سنوياً وتنتهي مدة أغلب العقود المُبرمة مع روسيا عام 2028، بينما ينتهي آخر عقد عام 2036 بمقدار (1) مليار متر مكعب[9].

أما تركيا فيتّضح حجم استيرادها من الغاز في الجدول الآتي:

8- جني جبور، المصدر السابق، ص76.

9- PETFORM, https://www.petform.org.tr/dogal-gaz-piyasasi/turkiye-dogal-gaz-piyasasi/

اتفاقيات استيراد الغاز لتركيا					
تاريخ الانتهاء	الكمية (هضبة - مليار متر مكعب\سنة	المدة (سنة)	تاريخ بدء التشغيل	تاريخ التوقيع	العقود
2001	1.2	22	1999	1995	نيجيريا (غاز طبيعي مسال)
2016	10	25	2001	1996	إيران
2016	4	27	1994	1988	الجزائر (غاز طبيعي مسال)
2028	16	25	2003	1997	روسيا (بلو سترم)
2021	8	23	1998	1998	روسيا (طريق البلقان)
2021	4	23	1998	1998	روسيا (طريق البلقان)
2036	1	23	2013	2013	روسيا (طريق البلقان)
2043	5	30	2013	2013	روسيا (طريق البلقان)
- - -	16	30	- - - - - -	1999	تركمانستان
2021	6.6	15	2007	2001	أذربيجان

3. العمل على نقل جميع معامل الغزل والنسيج في تركيا بدلاً من مصر؛ لقربها وقلة تكلفة انتاجها.
4. إلهاء الشارع التركي عن الأزمة الاقتصادية التي تعانها منها تركيا.
5. بعد انقطاع الدعم المادي من الاتحاد الأوروبي، أصبحت تركيا عاجزة في الآونة الأخيرة عن دعم اللاجئين من الناحية المادية والصحية والتعليمية.

الناحية الاجتماعية الداخلية:

1. إعادة ثقة الشعب التركي بحزب العدالة والتنمية عبر البرنامج الإعلامي عن طريق العمل على نجاح تركيا في سوريا.
2. ضرب الأحزاب المعارضة، وتشويه سمعتهم داخل المجتمع، تمهيداً لضمّ عدد من نواب المعارضة، فضلاً عن التوجّه إلى تعديل الدستور، مع منح رئيس الجمهورية مزيد من الصلاحيات.
3. الترويج لجعل النصر التركي في الشام يمثّل بداية طريق تحرير القدس، وهو ما له اعتبارات سياسية واجتماعية وثقافية في واقع المجتمع التركي؛ كونهم يرون في أنفسهم حملة لواء المسلمين في العالم مما يزيد من شعبية تركيا في المجتمعات التركية الأخرى.

الاستنتاجات:

1- المحاور الإقليمية المؤثرة في سوريا وتأثيرها على العراق:
- المحور التركي-القطري (الإخواني): يركّز على دعم قوى معارضة للنظام السوري، ولها علاقات متشابكة مع الأطراف السنّية والكردية العراقية.
- المحور السعودي-الإماراتي-المصري: يرغب باستقرار النظام السوري، إذ يعتمد سياسة مضادة لجماعات الإسلام السياسي، وله تأثير على بعض القوى السنية العراقية الأخرى.

2- تحديات صانع القرار العراقي:
- الانقسام الداخلي: الشيعة منقسمون بين الميل إلى المحور التركي-القطري أو السعودي-الإماراتي.
- تأثير المصالح السنّية: السنّة العراقيون موزّعون بين المحورين بشكل يعقّد القدرة على تبني سياسة موحدة.
- الأمن القومي: إنّ طول الحدود العراقية السورية (٦٠٥ كم) يجعل العراق عرضة لتأثيرات مباشرة مع عدم استقرار سوريا.

3- أولويات السياسة العراقية:
- المصالح الاقتصادية: إنّ طريق التنمية واتفاقيات البنية التحتية مع تركيا يُعدّ أولوية استراتيجية لربط العراق بالأسواق العالمية وتحقيق التنمية.

- الأمن القومي: يجب ضمان السيطرة على الحدود مع سوريا؛ للتعامل مع أيّة تهديدات إرهابية، أو تداعيات لعدم الاستقرار.

4- التوصيات لصانع القرار العراقي:

- توازن العلاقات: الحفاظ على علاقات إيجابية مع تركيا والسعودية على حدٍّ سواء، بما يضمن الاستفادة من المصالح الاقتصادية مع تركيا، وعدم الإضرار بعلاقاته الخليجية.
- دعم إنساني مدروس: بالتركيز على تقديم المساعدات الإنسانية لسوريا، لاسيما في مجالات الغذاء والوقود، كوسيلة لتعزيز الاستقرار ودعم الشعب السوري.
- المرونة السياسية: التعامل بحذر مع الأطراف السنّية المختلفة داخل العراق لضمان عدم الانحياز الكامل لأيّ محور إقليمي.
- تعزيز الأمن الحدودي: الاستثمار في مراقبة الحدود المشتركة مع سوريا؛ لتعزيز الأمن القومي، وتقليل التأثيرات السلبية للنزاع السوري.

لِدولةٍ فاعلةٍ ومجتمعٍ مُشارِك

www.bayancenter.org
info@bayancenter.org